الانتخابات التشريعية الفرنسية عام ١٩٧٨م وموقف بريطانيا منها

م. أشواق سالم إبراهيم
جامعة سامراء- كلية التربية

الملخص

جاء هذا البحث محاولة لتوضيح وفهم التنافس الكبير بين أكبر اتحادين من الأحزاب الفرنسية من أجل انتخابات اعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية والتي يتم من خلالها ترشيح رئيس الوزراء وبخطوة جريئة من زعيم اتحاد اليسار طلب الدعم من بريطانيا ، وموقف بريطانيا التي لم تستطيع ان تتدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا، الا انها دعمت الحزب بصورة غير مباشرة سواء كانت بإجراءاتها في السياسية المالية وسياسة السوق الأوربية المشتركة أو في اعادة التأكيد على اهتمام بريطانيا بالتعاون الصناعي الثنائي بين البلدين، وكانت تلك المساعدة البريطانية من أجل أهداف منها اصلاح السياسة الزراعية المشتركة ومصائد الأسماك، والسياسة التجارية والخارجية، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها بريطانيا ، الا انها استمرت في دعم حكومة (فرانسوا ميتران) خارجياً، لكنها لم تضحِ بعلاقاتها الجيدة مع حكومة الرئيس (فاليري جيسكار) والتي كانت تربطه علاقة شخصية ممتازة مع رئيس الوزراء البريطاني (جيمس كالاهان)، وحاولت المحافظة على تلك العلاقة لحين معرفة النتائج الاخيرة للانتخابات التشريعية والتي أدت إلى فوز اتحاد اليمين.

الكلمات المفتاحية: الجمهورية الفرنسية، فرانسوا ميتران، جيسكار ديستان، الحزب الشيوعي.

French Legislative Elections in 1978 and Britain's Attitude of them

L. Ashwaq Salem Ibrahim
University of Samarra- College of Education

Abstract

This research came as an attempt to clarify and understand the great competition between the two largest parties of the French parties in order to elect the Prime Minister and a bold step from the leader of the Left Union, asking for support from Britain, and the position of Britain, which could not interfere in France's internal affairs, but it indirectly supported the party either It was in its procedures in the financial policy and the policy of the European Common Market or in reaffirming Britain's interest in bilateral industrial cooperation between the two countries, and that British assistance was for goals including the reform of the common agricultural policy and fisheries, and trade and foreign policy, despite the economic conditions that it was going through Britain, however, it continued to support the François Mitterrand government externally, but it did not sacrifice its good relations with the government of President Valerie Giscard, which had an excellent personal relationship with British Prime Minister, and tried to maintain that relationship until the results of the elections that led to the to the victory of the Right Union.

Keywords: French Republic, Francois Mitterrand, Giscard d'Estaing, Communist Party.

المقدمة

لقد كانت السياسة الخارجية من اختصاص رئيس الدولة، بحسب السلطات التي يخولها له الدستور ولاسيما الدستور الفرنسي ، ويسعى كل مرشح للرئاسة في الانتخابات إلى إبراز تميزه ومصداقيته كقائد مقتدر للسياسة الخارجية، وهو ما من شأنه إقصاء الأيديولوجية من هذا الميدان لسياسته الخارجية ، إنّ هزيمة (فرانسوا ميتران) في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٤م كانت خيبة أمل له ولحزبه ، إذ كان يعتقد أن فرصته في الانتصار قريبة عام ١٩٧٤م ، مما جعله زعيماً يسارياً بلا منازع، لكنه لم يفز بتلك الانتخابات وفاز (فاليري جيسكار) وبفارق قليل مما جعل فرنسا تنقسم على فريقين شكلا جوهراً جديداً للسياسية الفرنسية ، لقد أصبحت الانتخابات الرئاسية لحظة حاسمة في حياة الجمهورية الفرنسية ، وبدأت الأحزاب السياسية وممثليها تدرك أهمية وحركية الانتخابات الرئاسية لأنها تعد لحظات شاهدة على التغير السياسي المهم في تاريخ فرنسا ، وان اضفاء الطابع الشخصي على الأحزاب السياسية والمجموعات والمؤسسات المقتدرة التي يمثلونها من شأنها ان تقدم فرص سياسية احياناً تتسم بالتغيرات الجوهرية ، أما لانتخابات التشريعية الفرنسية هي انتخابات تجرى كل خمس سنوات لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) البالغ عددهم (٥٧٧) لمدة خمسة سنوات عن طريق انتخاب مباشر ومن ثم ترشيح رئيس الوزراء ، وعلى هذا الاساس، قسم البحث على أولاً: موقف الأحزاب من الانتخابات التشريعية إذ كان لابد من تسليط الضوء على أكبر اتحادين من الأحزاب كانا يتنافسان فيما بينها لإجراء تلك الانتخابات لاختيار رئيس الوزراء، وثانياً: موقف بريطانيا من الانتخابات الفرنسية ، على الرغم من ان الانتخابات التشريعية الفرنسية هي شأن داخلي لفرنسا الا اننا نجد ان بريطانيا كان لها موقفاً منها ومن اتحاد اليسار الذي كان المرشح القوي للفوز فيها ودعمها له بصورة غير مباشرة وبصورة سرية وحذرة ، إذ قامت بإجراءات لتدعم اتحاد اليسار ولاسيما في السياسية المالية وسياسة السوق الأوربية المشتركة والسياسة تجاه حلف الشمال الأطلسي، أما ثالثاً :فكانت ردود الافعال البريطانية وأهدافها تجاه حكومة اليسار وتحفظها بشأن مسألة مساهمة الشيوعيين أو بموافقة برلمانهم سوف تخلق موقفاً جديداً في أوربا الغربية ، كما ان بريطانيا هدفت إلى اصلاح السياسية الزراعية المشتركة التي كانت تعاني منها قبل دخولها إلى السوق الأوربية المشتركة وبعد دخولها، لأنها لم تكن دولة زراعية بل كما هو معروف دولة صناعية وتعتمد على دول أخرى خاضعة لها في استيراد منتوجاتها الزراعية ، ورابعاً: موقف بريطانيا بعد الانتخابات فأنّ الانظار السياسية سوف تتجه عندئذ على العلاقة الجدلية بين ميتران و جيسكار، وبذلك فأن الرئيس(جيسكار ديستان) سوف يبقى في منصبه وبحسب الدستور الفرنسي بأن الرئيس له صلاحيات انتخاب رئيس الوزراء، كذلك التحسن العظيم الذي

حدث في العلاقات الفرنسية البريطانية خلال السنتين الماضيتين، لذلك كان على بريطانيا ان لا تقوم بشيء من شأنه ان يقوض ذلك التحسن ، ولاسيما انه من المستحيل ان تتأكد ان حكومة اليسار الفرنسي ستبقى في السلطة لمدة طويلة ، وعلى الرغم من التخمينات في فوز اليسار والمساندة السرية من قبل بريطانيا الا ان اتحاد اليسار لم يفز وفاز اتحاد اليمين ، فضلاً عن بعض الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أولاً: موقف الأحزاب الفرنسية من الانتخابات التشريعية الفرنسية عام ١٩٧٨م.

تتم الانتخابات التشريعية الفرنسية وفقا لطريقة قائمة الأغلبية في دورتين في كل دائرة على حدة، لولاية تستغرق ٥ سنوات، للفوز في الدورة الأولى وينبغي الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين، بشرط ألا يقل عدد المصوتين عن ٢٥٪ من عدد الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، ويتم إجراء الدورة الثانية، في حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة، بين المرشحين الذين حصلوا على ١٢.٥٪ من أصوات الناخبين، كحد أدنى، ويكتفى بالأغلبية النسبية في الدورة الثانية لاختيار الفائز ، و في انتخابات عام ١٩٧٨ بلغت نسبة التصويت ٨٣.٢٥٪ في الدورة الأولى و٨٤.٨٦٪ في الدورة الثانية ، وجرت الانتخابات التشريعية الفرنسية في ١٢ إلى ١٩ آذار١٩٧٨، وشارك فيها اتحاد الحزبين الكبيرين الفرنسيين في الانتخابات الفرنسية وكان موقف كل منهما ما يأتي:

١- الانتخابات الفرنسية وموقف حزب اليمين الفرنسي منها:

اندمج (الحزب الجمهوري الفرنسي)[١] "Parti Républicain" وعدد من الأحزاب المركزية الأخرى في الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (UDF) ، ونوادي (فاليري جيسكار ديستان)[٢]"Valéry Giscard d'Estaing " وهذا الاتحاد طمح ليصبح تجمعاً يلتف حول الرئيس جيسكار ديستان ويدعمه ، كما ان هذا الاتحاد هو مجرد محاولة للقيام بما يريده الرئيس الفرنسي ، وان الأكثرية فيه كانت منقسمة إلى معسكرين ، ولكن لحسن حظ الرئيس جيسكار ديستان ، ان ذات الانقسامات التي حدثت في حزب اليمين قد قوضت وحدة اتحاد اليسار ، كما ان الرئيس جيسكار ديستان القى خطاباً في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٨ تناول فيه موضوعان الأول: انه لا يتنحى عن الرئاسة اذا فاز اليسار ، والثاني: انه سوف يجيز تطبيق برنامج اليسار، مما أظهر ان نجاح اليسار أقل ارجحية بالتأكيد على احتمالية وقوعه والعائق الدستوري المخيف المتوقع ، وتعزيز منزلة جيسكار ديستان بالتأكيد على طبيعته الرئاسية ، وبذلك كان موقف اتحاد اليمين داعماً للرئيس الفرنسي واحتفاظه بالرئاسة[٣].

٢- الانتخابات الفرنسية و موقف حزب اليسار الفرنسي منها :

إنّ اتحاد اليسار كان مكون من (الحزب الاشتراكي الفرنسي)[٤]"Parti Socialiste "، إذ كانت الاشتراكية الفرنسية تعدُ جزءً لا يتجزأ من الحركة الديمقراطية الاجتماعية التي اجتاحت أوربا، و مكون من (الحزب الشيوعي الفرنسي) [٥]"Parti Communiste Français"، اللذان بدأت بوادر التقارب بين الحزبين ، بعد ان وصل الحزب الشيوعي الفرنسي إلى المرحلة التي تسمى بالشيوعية الأوربية والتي مكنته من الوقوف مع الأحزاب الأوربية الأخرى ، وقد انطوت

على معنى الانفصال عن (الحزب الشيوعي السوفيتي)[٦] "CPSU" الموحد وأكد الحزب على استقلاليته، وقد تخلى الحزب الشيوعي الفرنسي عن دكتاتوريته في عام ١٩٧٦م ، وبذلك فأن اتحاد اليسار بقى صلباً ومتماسكاً ولقد استطاع في انتخابات البلدية لعام ١٩٧٧ م، ان يحصل على أغلبية من قاعات البلديات التي كانت قد استولت على الإدارة والاشراف في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨م، ومن بين (٢٢١) دار بلدية فيها أكثر من ٣٠ الف ناخب فاز اليسار بـ(١٥٥)، وفي استطلاعات الرأي العام ، يعتقد ان ثمانية من كل عشرة أشخاص أن اليسار سيفوز في الانتخابات التشريعية في العام التالي [٧].

سرعان ما بدأت التكهنات بأنّ اليسار سيفوز في انتخابات عام ١٩٧٨م، ويتم ترشيح (فرانسوا ميتران) [٨]"François Mitterrand" رئيساً للوزراء في حكومة جيسكار ديستان، مما قد يؤدي إلى استقالة جيسكار ديستان وانتخاب فرانسوا ميتران للرئاسة، ويبدو ان الاشتراكية كانت رائجة بما انها حديثة ودولية وقد بدأت باستعمال جوانب من خطابها الذي منح فرانسوا ميتران صفة الديغولي ، وكان يتصرف بوقار وعظمة الرئيس (شارل ديغول)[٩] "Charles de Gaulle" بصفته الزعيم داخل الحزب وبأسلوب رئاسي [١٠].

وبذلك فأن حالما يتم القبول بفرانسوا ميتران رئيساً للوزراء ، سوف يجد الرئيس جيسكار ديستان العديد من سلطاته المعتادة قد الغيت ، فأن رئيس الوزراء هو الذي سيختار وفق الدستور جميع الوزراء الاخرين وان الرئيس لا يمكنه ان يطلب منهم تقديم استقالتهم ، وعلى الرغم من وجود مادة دستورية تخول الرئيس بالإشراف على اجتماعات الوزارة (الكابينة الوزارية) فأن لا شيء يمنع فرانسوا ميتران من الاجتماع بوزرائه من غير ان يكون الرئيس حاضراً ، ويعمل اليسار على ابطال مادة الدستور التي تدعم اي صلاحية تخول الرئيس الفرنسي منع ذلك ، ومن سياسات الحزب الاشتراكي الفرنسي انه يتطلع للعمل داخل (السوق الأوربية المشتركة) [١١] "EEC"، وفي نطاق التعهدات الدولية الفرنسية ، وهذا ما يمنح فرانسوا ميتران من تأسيس قاعدة شعبية صحيحة [١٢].

ثانياً: الانتخابات الفرنسية عام ١٩٧٨ و موقف بريطانيا منها :

وبما انه توفرت احتمالية ان الانتخابات التشريعية الفرنسية ستجري في اذار ١٩٧٨ ، وسوف تقضي إلى تشكيل حكومة اليسار برئاسة فرانسوا ميتران، وتشير الدلائل الراهنة على ان الاشتراكيين هم الشريك المهيمن جداً ولكن على حكومة اليسار ان تضم في صفوفها بعض الوزراء الشيوعيين ، انّ وصول حكومة اليسار إلى السلطة في باريس سوف يجري تغيراً مهماً في التوازن السياسي في أوربا الغربية وحيال هذا التغيير ، كانت تأمل حكومة اليسار ان يكون

رد فعل الحكومة البريطانية و(حزب العمال) "The Labour Party" [١٣] ايجابياً ، وان الحكومة البريطانية خصصت جهداً كبيراً على مدى السنتين المنصرمتين لتوطيد علاقة الثقة مع الزعماء الذين يقودون الحزب الاشتراكي الفرنسي والذين من المرجح ان يحصلوا على مناصب وزارية مرموقة في حكومة فرانسوا متران [١٤].

لقد تبلورت علاقة وثيقة بين حزب العمال والاشتراكين الفرنسيين وقد حضر (توني بن)"Tony Benn"[١٥] مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي في باريس في حزيران ١٩٧٧، فيما حضر فرانسوا ميتران مؤتمر حزب العمال في لندن ، وصدر قرار اللجنة الوطنية للانتخابات في بريطانيا بإرسال برقية إلى فرانسوا ميتران ، متمنين فيها الخير له في حملته الانتخابية ، وكانت هذه مبادرة ترحيب وحفاوة غير مسبوقة حيال الاشتراكين الفرنسيين، وبذلك اذا تشكلت حكومة اليسار في فرنسا سوف تكون بريطانيا مؤهلة تماماً لتعزيز العلاقات بين الجانبين ، والذي سيفتح مجالاً للتعاون الوثيق في المجال الصناعي وفي بعض نواحي السياسية الدفاعية والسياسية الخارجية ، بل وحتى في السوق الأوربية المشتركة ايضاً ، إذ قد يتبلور الموقف ويصب في صالح بريطانيا ويمكنها من اتخاذ موقفاً محوريا كما هو حاصل بين فرنسا وبقية أعضاء السوق الأوربية ، لكن الأمر يتطلب بعض الوقت لحين توفر الخيارات التي يمكن تحديدها بوضوح ، فأنّ الموقف في فرنسا بعد ما آلت اليه النتائج المباشرة للانتخابات سيكون مربكاً وغير مؤكد ، كذلك هناك عامل اخر هو طبيعة ومقدار مساهمة الشيوعين في حكومة اليسار ويجب توقع ذلك [١٦].

١- العلاقات البريطانية مع حكومة اليسار .

لقد أشار رئيس وزير الخارجية البريطاني إلى رغبته في ان يرى تقريراً استراتيجياً عن الرد البريطاني على فوز فرانسوا ميتران في الانتخابات الفرنسية الوشيكة ، ودعا السفارة البريطانية في باريس ان تشارك في اعداد الورقة ، ولقد تم اكمال الورقة وجاءت المسودة بصيغة مذكرة قصيرة ، اعدت في نطاق وزارة الخارجية البريطانية "FCO" ، وقد ارسلت إلى السفارة البريطانية في باريس وقد جرى عليها تدقيق واسع ومستفيض واضافوا عليها ، ودققت وعدلت لتصدر النسخة النهائية التي وحدت المساهمات القادمة من كل المديريات المعنية ، وقد تمت مراجعتها على نحو مناسب من وكلاء وزراء الخارجية ، دون الاسهاب فيها [١٧].

كما ان واحدة من الطرق المتميزة في مبادرة دعم الحكومة الفرنسية تتمثل في إعادة التأكيد على أهتمام بريطانيا بالتعاون الصناعي الثنائي بين البلدين وتركيز البحث في مجالات جديدة ، وباستثناء التعاون المعمول به في صناعة طائرات (الكونكورد) [١٨] "Concorde " ، كان هناك تعاون في المجال العسكري ، وتعاون في إعادة معالجة الوقود النووي ، واذا كان ممكناً

اتخاذ سياسة بريطانية واضحة لصالح المساهمة البريطانية الكاملة وفق الشروط الصحيحة في نطاق الجدول الزمني المنظور في هذا التقرير، وان اعلان الحكومة البريطانية لذلك له اثر كبير ولاسيما انه اتخذ بعد مدة قليلة من وصول فرانسوا متران إلى السلطة والذي لم يكن مؤكداً ، وان التزام بريطانيا ينطوي اساساً على التفاوض بروح ايجابية ، و لهذا أثر بالغ في أي اقتراح في الورقة[١٩].

٢- الاجراءات المتخذة من قبل بريطانيا لدعم الحكومة الفرنسية الجديدة .

اذن ماهي الخطوات التي على الحكومة البريطانية اتخاذها لدعم ومساعدة فرنسا في ظل الادارة الاشتراكية لتنجح فيها على النحو الذي لا يتم فيه تدخل بريطانيا في السياسة الفرنسية الداخلية من خلال تحيزها إلى أطراف معينة ؟

لقد ذكر وزير الخارجية البريطاني (برندر غاست) "Prendergast" ان هناك خيارين مباشرين أولهما: انّ فرنسا تحتاج للمساعدة من (صندوق النقد الدولي) [٢٠] "IMF" ، وثانيهما: يجب ان يكون هناك لقاء قمة عاجل بين رئيس الوزراء البريطاني (جيمس كالاهان) [٢١]"James Callaghan" وفرانسوا ميتران ، فيما يخص مساعدة صندوق النقد الدولي فيبدو من غير المرجح وجود فرصة لبريطانيا في تقديم الدعم لطلب الفرنسي للمساعدة من صندوق النقد الدولي، لأنّ فرنسا موقفها قوي من الصندوق ويمكنها ان تسحب (٩٠٠) مليون دولار من غير قيد أو شرط ، لكن المعونة في الديون ذات العائدية العالية يتطلب توقيع اتفاقية مع الصندوق مما قد يثير بعض المشاكل ، وفقاً للسياسات التي انتهجتها حكومة اليسار الفرنسي ، وان لم يسارع الاشتراكيون الفرنسيون إلى فك ارتباطهم بالشيوعيين ، فأنّ المفاوضات القائمة مع صندوق النقد الدولي من شأنها تعرض ثروة البلاد للخطر [٢٢].

وانّ صندوق النقد الدولي سيكون مستعداً للموافقة على القرض المحدد بشروط مناسبة وان بريطانيا وكذلك شركاء فرنسا الآخرين سوف يدعمونها ، وبخلاف ذلك ، سيكون الأمر صعباً على بريطانيا ان تساعد فرنسا اذا سارعت إلى ادخال اجراءات تخرق القواعد الدولية ، وتعرض للخطر والضرر مصالح شركائها الأساسيين في النشاط التجاري ، وهكذا فأن مساعدة بريطانيا المقدمة لفرنسا في صندوق النقد الدولي ستعتمد اعتماداً وثيقاً على الظروف التي ستذهب بها فرنسا إلى الصندوق ، وتمت مناقشة المشاكل كما يأتي:

أ- **السياسية المالية :**

وبما انّ لفرنسا رصيد ائتمان كبير في صندوق النقد الدولي ، وتبلغ حقوق السحب الخاصة (٩٠٠) مليون دولار ، إذن يمكن سحب هذا المبلغ من غير شرط أو قيد كما ذكرنا، هذا

إلى جانب رصيدها من الذهب الذي يبلغ أكثر من (١٠) بليون دولار بحقوق سحب خاصة، الا ان الساسة الفرنسيون كانوا لا يحبون بيع الذهب لأثره الرمزي على الرأي العام ، وفي جميع الحالات ان صفقات البيع الكبيرة سوف تخفض سريعاً سعر الذهب العالمي ، كما ان لفرنسا ايضاً دعم من السوق الأوربية المشتركة يصل إلى (٢,٥٣٣) بليون دولار كتسهيل مالي قصير الأجل ، وتسهيل مالي من السوق متوسط الأمد بمقدار مماثل، كذلك هناك اتفاقيات مقايضة مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (٢) بليون دولار، وبناءً على ذلك فأنّ لفرنسا موارد مالية كبيرة من شأنها ان تتدخل لتثبيت سعر الصرف، على الرغم من انه ليس كافياً لمنع انهيار السعر الرسمي إذ حصل فقدان للثقة على نطاق واسع[٢٣].

وبذلك فأن دعم صندوق النقد الدولي قد يطلب من الحكومة الفرنسية ان توقع على خطاب النوايا كشرط مسبق، وقد لا يتم الاتفاق هذا الدعم الا اذا اقتنع صندوق النقد انّ التجارة الفرنسية وسياسات الدفع تتوافق مع السلوك الدولي ، وانها ستؤدي إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات ، واذا كان هناك أزمة ثقة بالفرنك الفرنسي ، فعلى الحكومة الفرنسية ان تقرر ايقاف ذلك فقط في غياب الدعم الدولي المباشر بقيود مفروضة على الاستيرادات ومراقبة التبادلات الأجنبية خارج نطاق ما تم المصادقة عليه بالمادة ١٠٩ من (معاهدة روما) [٢٤] " Treaty of Rome "، وفي الوضع الذي فرض على فرنسا مراقبة الاستيرادات بموافقة شركائها التجاريين من غير المرجح ان تكون فرنسا قادرة على بلوغ الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي لنيل المعونة المالية المشروطة ، لذلك كان على الحكومة البريطانية قبل تنصيب الحكومة الفرنسية أو بعدها ان تكون مستعدة للنظر بالمعونة مع شركائها الاخرين في السوق الأوربية المشتركة ، من خلال تسهيلات دعم السوق الثابتة [٢٥].

اذن لابد ان يكون لازماً على حلفاء فرنسا ان يكونوا على اتصال مباشر عقب الانتخابات وان المساعدة يجب ان تقدم كوسيلة لإقامة الروابط الوثيقة مع الحكومة الفرنسية الجديدة ، وممارسة التأثير عليها لمنع فرنسا من الابتعاد عن السوق الأوربية المشتركة وحلف الشمال الأطلسي [٢٦] "NATO" .

ب – السياسة تجاه السوق الأوربية المشتركة :

إنّ الصعوبات التي يتوقع حصولها في نواح متعددة مثل التأكيد على مصلحة المنتج في النشاط الزراعي إذ قل فأنه يخل بالتوازن على نطاق محدود من خلال الاستعداد العام، وليس لانّ الحكومة الفرنسية ابدت استعدادها للأخذ بوجهة النظر البريطانية ، وعلى الرغم من العبارات

المحذرة للبرنامج المشترك ، فقد تؤدي تصرفات الحكومة الفرنسية الجديدة إلى اثارة المشاكل في السوق الأوربية المشتركة على جبهات ثلاث:

الأولى : إنّ الأزمة المالية قد تتطلب اجراءات عاجلة للسيطرة على التبادلات التجارية، لكن اذا حصلت مشكلة حقيقة في ميزان المدفوعات فأن على فرنسا ان لا تظهر صعوبة في تأمين الاتفاق على الرقابة اللازمة بمقتضى بنود معاهدة السوق الأوربية المشتركة ، وهذه في الأساس تخص مفوضية السوق ، ولبريطانيا استثناءات بشأن الرقابة على التبادلات وان تتخذ موقفاً متعاطفاً مع فرنسا في اي مشاورات جارية تخص الشروط اللازمة لفرنسا [٢٧].

الثانية: قد تسعى الحكومة الفرنسية إلى التدخل في المواقف الصناعية الخاصة ، من خلال المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة وهذا من شأنه يقوض المنافسة ويفاقم المشاكل في أماكن أخرى في السوق ، وبالتالي يتولد الصراع والخلاف على قواعد المنافسة في السوق الأوربية المشتركة، ورداً عل ذلك فأنّ بريطانيا سوف تأخذ بنظر الاعتبار أي ضرر يلحق بالصناعة البريطانية من المنافسة الفرنسية المدعومة مالياً من الحكومة الفرنسية ، ومن خطر الاجراء الفرنسي الذي يحرض على استخدام الاجراء الدفاعي للدول الأخرى داخل السوق وخارجه ، ومن الممكن ان بريطانيا ستظهر تعاطف وتشارك في ايقاف التطبيق المتشدد جداً لقواعد المنافسة في الوضع الاقتصادي[٢٨].

ج-السياسة تجاه حلف الشمال الأطلسي.

استناداً إلى المبدأ الذي يلزم فرنسا بتطوير سياستها الأوربية، وتكون متميزة عن الولايات المتحدة ، فأن حكومة اليسار سوف تدعم التعاون السياسي شريطة ان لا يتقاطع مع حرية العمل القومية في فرنسا ، وانّ بريطانيا تتوقع تعاوناً سياسياً يتبعه الفرنسيون بنشاط في معظم مجالات ، كما سوف يصبح سهلاً على الخبراء الفرنسيين المشاركة في دراسات الأمم المتحدة المهمة في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح ، واقرت سياسة الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الفرنسي البقاء في حلف الناتو [٢٩].

أما فيما يخص لقاء قمة عاجل بين فرانسوا ميتران ورئيس الوزراء البريطاني ، فيجب العمل على ذلك وبالسرعة الممكنة لإقامة القمة بين رئيس الوزراء البريطاني وفرانسوا ميتران ، فأن ارسال اشارة بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب وعندما تعرف بريطانيا نوايا فرانسوا ميتران عن الاتصالات الخارجية ، فسوف تكون من أولويات مصلحتها ترتيب اجتماع مبكر معه ، وهذا ينطبق على الاتصالات الوزارية الاخرى ، وقد عرض وزير الخارجية البريطانية على وزير خارجية فرنسا ان يعقدوا لقاءً حالما تتشكل حكومة اليسار ، وعلى كل من وزير الخزانة و وزير الدفاع يحذو حذوه[٣٠].

ثالثاً: ردود الأفعال البريطانية وأهدافها تجاه حكومة اليسار الفرنسية.

إنّ حكومة اليسار الفرنسية بمساهمة من الشيوعيين أو بموافقة برلمانهم سوف تخلق موقفاً جديداً في أوربا الغربية، وبذلك فأن أهداف الحكومة البريطانية هي :

أ- ان تفهم الحكومة البريطانية فهماً جيداً التغير الذي حصل في فرنسا .

ب-ومن خلال اطلاع الحكومة البريطانية على الصعوبات الداخلية في فرنسا، سوف تعزز الثقة بتطور فرنسا في ظل الحكومة الجديدة، حتى ان كانت مساهمة شيوعية أو دعم لهذه الحكومة، فهذا لا يعني حسب رأي بريطانيا انّ فرنسا قد قطعت ارتباطها بالعالم السياسي في الغرب الأوربي.

ج- إنّ الاجراءات المالية والاقتصادية الصعبة يتطلب من الحكومة البريطانية الرد على طلب الصادر من الحكومة الفرنسية الجديدة لتقديم المساعدة المالية في دعم الفرنك الفرنسي، وتفعيل شبكة المصارف المركزية وتركيز بريطانيا على التسهيلات المتاحة ولاسيما خدمة تسهيل التمويل من السوق الأوربية المشتركة ومن خلال الترتيبات العامة للاقتراض[٣١].

إن الفرصة الانتخابية لازالت غير مؤكدة ومن المستحيل القول مهما كانت القناعة راسخة بانها سوف تتحقق، وعندما نتحدث عن فوز اليسار نحن نقصد ان هذا لا يعفي الحكومة البريطانية من اتخاذ موقفاً داعماً من جانبها، وقد أشار أعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي خلال مناقشاتهم مع وزير الخارجية البريطانية ان الخدمة الجليلة التي يمكن للحكومة البريطانية ان تؤديها لحكومة اليسار الفرنسية الجديدة قد تكون في دعم المناخ الاقتصادي والسياسي الدولي، لذلك على بريطانيا استخدام نفوذها ومعرفتها للمعترك السياسي الفرنسي لتأصيل الرأي الدولي، لكنها لا تستطيع ان تقوم بشيء قد يعد تدخلاً في الشؤون الفرنسية ولاسيما في المدة الانتقالية[٣٢].

١- اصلاح السياسة الزراعية المشتركة

إنّ هدف اصلاح السياسة الزراعية المشتركة من قبل حكومة اليسار يتعارض مع هدف الحكومة البريطانية في اصلاح السياسة الزراعية والتي كانت تعاني منها لسنوات ولاسيما انها دولة غير زراعية وكانت تعتمد على المنتجات الزراعية من رابطة دول (الكومنولث)"Commonwealth"[٣٣] ، وفي تخفيض الثابت في الأسعار بحدود حقيقية ، ولكن في حملتهم الانتخابية أعلن الاشتراكيون تأييدهم لتخفيض القيمة المباشرة (١٠٪) من الفرنك الفرنسي، وهذا من شأنه ان يزيد الإنتاج في فرنسا ، وبالتالي تتعاظم الفوائد في السوق الأوربية المشتركة ، وكذلك دعموا أفضلية القطاع الزراعي في السوق الأوربية ، واقترح الشيوعيون ان

تشكل لجان لإدارة صندوق الضمان الزراعي الأوربي (٥٠٪) من ممثلي المزارعين، وهذا سوف يمثل دعماً اضافياً لتوجه منتجيهم إذ يعارض مصلحة المستهلك ، وبذلك صرح حزب اليسار علناً خلال حملته الانتخابية انه لا يتفق مع حزب العمال في مجال اصلاح السياسة الزراعية المشتركة وكذلك مصائد الأسماك [٣٤].

٢- اصلاح السياسة التجارية.

إنّ حكومة اليسار قد تطلب المساعدة من شركائها في السوق الأوربية المشتركة في رفع القيود عن ميزان المدفوعات لتحقيق سياستها في نمو اقتصادي متسارع ، فقد طالبوا بإجراء تغيرات في السياسة التجارية ، كما ان الفرنسيين يحتاجون موافقة السوق الأوربية المشتركة على اجراءات الحفاظ على الاستيرادات الداخلية ومراقبة رؤوس الأموال ، وان هذه الاقتراحات قد تنال الترحيب من بريطانيا التي سوف تواجه موقف تفاوضي صعب في السوق الأوربية حول القطاعات الصناعية التي تعاني من مشاكل صعبة ، إلى جانب تعرضها للمخاطر في علاقاتها التجارية مع أمريكا والدول الأخرى، لذلك ليس هناك فائدة لتحمل بريطانيا اجراءات الحماية العامة المتخذة من قبل فرنسا ، ان اجراءات الحماية العامة مثل ضرائب الدخل وايداعات الاستيراد أو الحصص الشاملة قد تُقبل فقط اذا استخدمت لإيجاد متنفس مؤقت الى ان يوضع الاقتصاد الداخلي على المسار الصحيح [٣٥].

٣- اصلاح السياسة الخارجية.

إنّ البرنامج المشترك يقدم تفاصيل قليلة عن السياسة الخارجية لحكومة اليسار، باستثناء ما يخص سياسة السوق الأوربية المشتركة ، وقامت حكومة اليسار بصياغة سياستها الخارجية وفقاً للمشاكل التي تعرضت لها ، إذ انّ العلاقات مع أمريكا وجمهورية ألمانية قد (تتجمد) ، وفي ظروف معينة قد يسعى فرانسوا ميتران إلى تقوية علاقة فرنسا بالاتحاد السوفيتي سابقاً ، كما ينوون اعطاء بعد جديد لعلاقاتهم بجنوب أوربا ، ولم تكن هناك تفاصيل دقيقة عن السياسة الخارجية لحكومة اليسار ، الا انه بالتأكيد سوف تكون هناك حاجة للمناقشة ما بين بريطانيا والحكومة الجديدة عن مشاكل جنوب إفريقيا والدول الأخرى في الأمم المتحدة بحكم موقعهما كعضوين دائمين في مجلس الأمن ، وتأمل بريطانيا بحشد دعمهم لإتمام محاولاتها في استكمال المستعمرة في (روديسيا)[٣٦] " Rhodesia"، وباستثناء إفريقيا من المرجح ان تكون حكومة اليسار معنية بحقوق الانسان ، وفي هذه الناحية لابد من ان يتم الاتفاق الثنائي بين بريطانيا والحكومة الفرنسية الجديدة لرعيتها حقوق الانسان في أمريكيا اللاتينية وجنوب شرق اسيا[٣٧].

٤- اصلاح سياسة الدفاع ونزع السلاح.

فيما يخص سياسة الدفاع ونزع السلاح من غير المرجح ان تتوضح نوايا فرنسا مالم تتخذ حكومة اليسار قراراتها السياسية بشأن مكانتها في نطاق العمل الواسع في التعاون الغربي ، وان الاتصالات مبكرة جداً بهذا الجانب وقد لا تسلط الضوء على تفكير الحكومة في قضايا الدفاع والمراقبة على الأسلحة ، مما يساعد ذلك وزراء بريطانيا في تقرير اذا كانت افكار فرانسوا ميتران قد تتقاطع مع السياسات الخاصة لبريطانيا [٣٨] .

رابعاً: العلاقات الفرنسية البريطانية بعد الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨م.

إنّ فوز اليسار قد يكون متبوعاً بمدة عدم استقرار داخلية ويحصل صراع على السلطة بين فرانسوا ميتران والرئيس جيسكار ديستان، وخلال تلك المدة جرت محاولة دعم لفرانسوا ميتران من الخارج، وكان لابد من مراعاة مجالات التعاون بالنسبة لبريطانيا على الأمد الطويل ولكن من الصعب تحديدها، ولاسيما عندما يكون مستحيلاً التنبؤ بماهية برنامج حكومة فرانسو ميتران او ما مقدار تأثير الشيوعيين على هذا البرنامج من خلال مساهمتهم في الحكومة الجديدة[٣٩].

وبافتراض ان الحصيلة الاخيرة هي تشكيل حكومة يكون فيها فرانسوا ميتران رئيساً للوزراء، فأنّ الأنظار السياسية سوف تتجه عندئذ على العلاقة الجدلية بين ميتران و جيسكار ، وبذلك فأنّ الرئيس جيسكار ديستان سوف يبقى في منصبه وبحسب الدستور الفرنسي بأن الرئيس له صلاحيات انتخاب رئيس الوزراء وان له سلطة شخصية في الوصاية الشعبية وهي سارية المفعول لأنه انتخب لمدة سبع رئاسية حتى عام ١٩٨١م، إلى جانب التحسن العظيم الذي حدث في العلاقات الفرنسية البريطانية خلال السنتين الماضيتين، لذلك على بريطانيا ان لا تقوم بشيء من شأنه ان يقوض ذلك التحسن، ولاسيما انه من المستحيل ان تتأكد ان حكومة اليسار الفرنسي ستبقى في السلطة لمدة طويلة [٤٠] .

ومهما يكن من السعي الذي قام به فرانسوا ميتران، فأنّ احتمالية تشكيل حكومة اليسار سوف تكون في مدة من الريب السياسي والتي تتسم بصراع كبير بين الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء، وهذا سيقود إلى الانتخابات الرئاسية الجديدة، وخلال تلك المدة سيخصص معظم جهود فرانسوا ميتران إلى السياسات الداخلية، وان مطلبه الأول من حلفائه سيكون إعادة التأكيد بانهم سوف يواصلون تعاملهم المعتاد مع فرنسا ، وانهم سوف يظهرون توافقاً على الاجراءات التجارية والاصلاحات الاجتماعية التي تعهد بإدخالها [٤١].

إذن لم يفز اليسار في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨م، على الرغم من كسبه للجولة الأولى بنسبة مئوية عالية تفوق نسبة اليمين، لكن في الجولة الثانية حشد التصويت لليمين وحصل انصار جيسكار ديستان على (١٣٧) مقعداً في الجمعية الوطنية وحصل الديغوليين

والاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية على (١٤٨) مقعد وبذلك يكون التحالف الذي يدعم الرئيس الفرنسي قد حصل على (٢٨٧) مقعد من أصل (٤٩٠) مقعد وهي اغلبية واضحة، وحسب ما مبين في جدول رقم (١).

و لوجود خلاف بين الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي الفرنسي الذي سبب مشكلة كبيرة داخل اتحاد اليسار، ومنعه من الوصول إلى السلطة وخسارة فرانسوا متران ، إذ جاء تصويت الحزب الشيوعي الفرنسي ضعيف جداً وانسحب اغلب أعضائه ، وبرز الحزب الاشتراكي متفرداً، وبذلك فأن الاشتراكيون والشيوعيون ، الذين كانوا يتنافسون على الهيمنة على اليسار ، لم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق مستقر على شروط تحالفهم وفقد الحزب الاشتراكي شوكته وقوته وانهارت كل التوقعات بفوز اليسار وخسارة اليمين [٤٢] .

وبذلك يمكن توضيح الاحزاب المشاركة في الانتخابات والاصوات التي حصلت عليها في الجولة الأولى والثانية وعدد المقاعد حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (١)[٤٣].

الاحزاب والتحالفات		الجولة الأولى		الجولة الثانية		عدد المقاعد
		الاصوات	%	الاصوات	%	
التجمع من أجل الجمهورية	RPR	٦,٤٦٢,٤٦٢	٢٢.٦٢	٦,٦٥١,٧٥٦	٢٦.١١	١٥٠
الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية	UDF	٦,١٢٨,٨٤٩	٢١.٤٥	٥,٩٠٧,٦٠٣	٢٣.١٨	١٢١
الاغلبية الرئاسية	MAJ	٦٨٤,٩٨٥	٢.٣٩	٣٠٥,٧٦٣	١.٢٠	١٦
مجموع " اتحاد اليمين "		١٣,٢٧٦,٢٩٦	٤٦.٤٦	١٢,٨٦٥,١٢٢	٥٠.٤٩	٢٨٧
الحزب الاشتراكي	PS	٦,٤٥١,١٥١	٢٢.٥٨	٧,٢١٢,٩١٦	٢٨.٣١	١٠٤
الحزب الشيوعي الفرنسي	PCF	٥,٨٧٠,٤٠٢	٢٠.٥٥	٤,٧٤٤,٨٦٨	١٨.٦٢	٨٦
حركة الراديكاليين اليساريين	MRG	٦٠٣,٩٣٢	٢.١١	٥٩٥,٤٧٨	٢.٣٦	١٠
مجموع "اتحاد اليسار""		١٢,٩٢٥,٤٨٥	٤٥.٢٤	١٢,٥٥٣,٢٦٢	٤٩.٢٤	٢٠٠

الاستنتاجات

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

١- كان هناك اتحادان كبيران هما اتحاد اليمين الذي يدعم الرئيس (فالري جيسكار ديستان) واتحاد اليسار الذي يمثله (فرانسوا ميتران)، وهذان الاتحادان يتنافسان على السلطة التشريعية في الانتخابات الفرنسية التي جرت في اذار ١٩٧٨، للفوز بأكبر عدد من المقاعد من اجل ترشيح رئيس الوزراء الفرنسي ،وذلك التنافس في انتخابات عام ١٩٧٨ أثبت أن هناك أربعة أحزاب رئيسية في الطيف السياسي الفرنسي و بدا الناخبون الفرنسيون مشتركين بالتساوي في تلك الأربعة أحزاب سياسية (RPR، UDF، PS، PCF).

٢- إذ كان يتوقع ثلاث نتائج مختلفة النتيجة الأولى :إما أن ينجح اليسار في الوصول إلى السلطة ، و ينفذ برنامجه دون أن يفقد أي قدر كبير من الدعم الانتخابي ، ويترك جيسكار ديستان واليمين في وضع يائس –وان أكثر النتائج غير المواتية لليمن ، والنتيجة الثانية : أو قد تنقسم الجبهة المتحدة تحت ضغط تشريع برنامجها (حول النزاعات الاستراتيجية بين PCF–PS)، وفي هذه المرحلة يمكن أن يسارع جيسكار ديستان ويقترح إنشاء تحالف "القوة الثالثة" يسار الوسط بين PS وأنصاره ، والنتيجة الثالثة : إذا أدى تنفيذ البرنامج المشترك إلى أنواع الاضطرابات الاجتماعية التي تمت مناقشتها و يبدأ الدعم الانتخابي من الطبقة الوسطى لليسار بشكل واضح في العودة إلى اليمين، في هذه الحالة تأكدها من أن اتحاد اليسار قد خسر، يمكن عندئذ استخدام جيسكار ديستان سلطته الرئاسية لحل الجمعية الوطنية والدعوة إلى إجراء انتخابات تشريعية جديدة من اليمين و والذي سيحظى بفرصة جيدة للفوز.

٣- كانت هناك اتصالات مسبقة بين فرانسوا ميتران والحكومة البريطانية من أجل الدعم الخارجي لليسار في حالة فوزه بالانتخابات التشريعية الفرنسية.

٤- إنّ حلفاء فرنسا لا يريدون ان يوضعوا في خيار صعب في الزامهم اظهار المساعدة لرئيس الوزراء الفرنسي ضد الرئيس الفرنسي أو بالعكس، وان التعاون الوثيق مع الحكومة الاشتراكية قد يوفر فرصة عملية وعملاً هاماً لبريطانيا للقيام بإقناع شركاء فرنسا ولاسيما أمريكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ان لا يقدموا على تصرف عدائي ضد مجيء حكومة اليسار في باريس.

٥- كان لابد ان يكون لازماً على حلفاء فرنسا ان يكونوا على اتصال مباشر عقب الانتخابات وان المساعدة يجب ان تقدم كوسيلة لإقامة الروابط الوثيقة مع الحكومة الفرنسية الجديدة ،

وممارسة التأثير عليها لمنع فرنسا من الابتعاد عن السوق الأوربية المشتركة وحلف الشمال الاطلسي.

٦- على الرغم من الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها بريطانيا ، الا انها استمرت في دعم حكومة فرانسوا ميتران خارجياً، لكنها لم تضحِ بعلاقاتها الجيدة مع حكومة الرئيس فاليري جيسكار ديستان والتي كانت تربطه علاقة شخصية ممتازة مع رئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاهان، وحاولت المحافظة على تلك العلاقة لحين معرفة النتائج الاخيرة للانتخابات التشريعية .

٧- كانت نتائج الانتخابات غير متوقعة إذ فاز بها اتحاد اليمين على اتحاد اليسار الذي شهد خلافات وانقسامات داخلية أدى إلى انسحاب أغلب الشيوعيين في الجولة الثانية وبالتالي قلت الأصوات مما أدى إلى الخسارة .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) الحزب الجمهوري الفرنسي: كان حزبًا سياسيًا ليبراليًا محافظًا في فرنسا، تأسس عام ١٩٧٧م من قبل الرئيس فاليري جيسكار ديستان ، وحل محل الاتحاد الوطني للجمهوريين المستقلين الذي تأسس عام ١٩٦٦م ، وفي عام ١٩٧٨ تحالف الحزب الجمهوري مع الجماعات الوسطية لتشكيل الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (UDF) ، وهو اتحاد تم إنشاؤه من أجل دعم الرئيس جيسكار ديستان وموازنة تأثير التجمع الديغولي من أجل الجمهورية (RPR) على الفرنسيين يمين الوسط. للمزيد من التفاصيل ينظر :

David S. Bell , French Politics Today, Manchester University Press,2002,PP.88-89.

(٢) فاليري جيسكار ديستان: ولد عام ١٩٢٦م ، سياسي فرنسي من اليمين أصبح رئيساً للجمهورية الخامسة (١٩٧٤-١٩٨١)، من عائلة فرنسية بورجوازية كان والده يعمل مديراً للمالية في منطقة رينانيا، انخرط في الجيش الفرنسي عام ١٩٤٤م، ثم دخل المدرسة الوطنية للإدارة الحديثة وتخرج عام ١٩٥٢ مفتشاً للمالية، أصبح في عهد الجنرال شارل ديغول وزيراً للمالية (١٩٦٢-١٩٦٥)،وفي عام ١٩٦٥ أسس حزبه الجمهوري المستقل، ثم أصبح في عهد جورج بومبيدو وزيراً للمالية (١٩٦٩-١٩٧٤)، ثم رئيساً للجمهورية الفرنسية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Robert L. Lane , The Foreign Policies of the Fifth Republic ,A Study in Presidential Styles, A Thesis, (Unpublished), The College of William and Mary in Virginia,1981,P.73-74.

(3) John Gaffney, Political Leadership in France From Charles de Gaulle to Nicolas Sarkozy, London, 2010, P.131.

(٤) الحزب الاشتراكي الفرنسي: أكبر حزب ليسار الوسط في فرنسا ويُعد أحد أكبر حزبين في الجمهورية الخامسة الفرنسية إلى جانب الجمهوريين ، كانت بداية تأسيسه منذ البدايات الأولى للاشتراكية واندماجها ثم انشقاقه في مؤتمر تور ١٩٢٠م عن الحزب الشيوعي ، شارك الحزب في جميع حكومات الجمهورية الرابعة ، كان مدافعاً عما اسماه بالاستعمار الايجابي لعدة عقود ، دخل الحزب المنافسة في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٥م، لكنه لم ينجح، وخاض الانتخابات عام ١٩٧٤م أمام (فاليري جيسكار) لكنه لم يفز بفارق قليل جداً، الا انه استطاع الحزب الوصول الى السلطة عام ١٩٨١م . للمزيد من التفاصيل ينظر: اكرم عبد علي، الحزب الاشتراكي الفرنسي وموقفه من بعض القضايا العربية المعاصرة، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، العدد ٢٢، ٢٠١١، ص٣٠-٣٦.

(٥) الحزب الشيوعي الفرنسي: حزب سياسي في فرنسا، تأسس في عام ١٩٢٠م، بعد الانشقاق الذي حدث في مؤتمر تور، ونشأ من أغلبية الاشتراكين الفرنسين، يؤمن بالصراع الطبقي في مواجهة الاحزاب البرجوازية ، جسد الخلاف بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي الفرنسيين ابان الحرب الباردة بفعل الضغوط الأمريكية على الحزب الاشتراكي في فرنسا ، وبالرغم من انكماش قاعدته الانتخابية بشكل كبير في العقود الأخيرة، الا انه يمتلك تأثيراً قوياً في السياسية المحلية. للمزيد من التفاصيل ينظر: اكرم عبد علي، موقف الحزبين الفرنسيين

الاشتراكي والشيوعي من عدد من القضايا العربية في الصحافة الفرنسية (١٩٥٦-١٩٧٣)، مجلة دراسات اقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ٣٢، ٢٠١١، ص٩٥-٩٧.

(٦) الحزب الشيوعي السوفيتي: حزب السياسي المؤسس والحاكم في الاتحاد السوفيتي سابقاً، وكان الحزب الحاكم الوحيد للاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٩٠، وانقسم الحزب على نفسه في عام ١٩٠٣م حول تحديد مفهوم الحزب بين البلاشفة بقيادة (لينين) والمناشفة بقيادة (اكسفورد)، وتخلى الحزب عن صفة الاشتراكي الديمقراطي في ثورة عام ١٩١٧م، واتخذ اسم الحزب الشيوعي البلشفي. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص٤١٥-٤١٦.

(7) John Gaffney, Op. Cit., P.132.

(٨) فرانسوا ميتران : (١٩١٩-١٩٩٦) هو سياسي فرنسي، شغل منصب رئيس الجمهورية لفترتين رئاسيتين بين عامي ١٩٨١ – ١٩٩٥، كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي حيث شغل منصب أمينه العام ، نشأ في عائلة كاثوليكية من الطبقة المتوسطة ، التحق بالجيش الفرنسي عام ١٩٣٩ وأسره الألمان في عام ١٩٤٠، وتمكن من الفرار واسس شبكة مقاومة من اسرى الحرب السابقين، شغل منصب وزير في عهد الجمهورية الرابعة ، كان ترشيحه الرئاسي الأول في عام ١٩٦٥، وفي عام ١٩٧١ تولى زعامة الحزب الاشتراكي ، وفي عام ١٩٧٤ ترشح للرئاسة للمرة الثانية ، مدعومًا من كلا الحزبين اليساريين الكبيرين ، وفي المرة الثالثة فاز بالرئاسة . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Andrew Knapp and Vincent Wright, The Government and Politics of France, London,2006,P.73.

(٩) شارل ديغول : (١٨٩٠-١٩٧٠) ، جنرال فرنسي ورجل دولة ، من عائلة كاثوليكية مثقفة ، درس التاريخ العسكري في (سان سير) وعين في هيئة أركان جيش الرين، اختارته الجمعية الوطنية التأسيسية كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية عام ١٩٤٥م، تقدم بمشروع دستور جديد من حقه أن يقوي السلطة التنفيذية ، لكن مشروعه اصطدم بمعارضة أنصار السلطة التشريعية (ولاسيما الاشتراكيين والشيوعيين) وأدى إلى الخلاف ثم الاستقالة من وظائفه منذ كانون الثاني ١٩٤٦ م، أظهر معارضته الشديدة للجمهورية الرابعة، وأنشأ تجمع الشعب الفرنسي ١٩٤٧ م، تولى رئاسة الحكومة في حزيران عام ١٩٥٨ ، ثم شغل منصب رئيس فرنسا للجهورية الخامسة من ١٩٥٩- ١٩٦٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٦٦٤-٦٦٧;

Christian Nuenlist and Anna Locher, Globalizing de Gaulle, International Perspectives, on French Foreign Policies, 1958-1969, London, 2010, PP.1-2.

(10) John Gaffney, Op. Cit., P.132.

(١١) السوق الأوربية المشتركة: أنشئ السوق بموجب معاهدة روما التي تم التوقيع عليها عام ١٩٥٧م، وبدأ تنفيذها منذ عام ١٩٥٨م، من قبل ست دول أوربية هي فرنسا وألمانيا الاتحادية، وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، كما تم قبول عضوية بريطانيا في السوق بعد مفاوضات استمرت حتى نهاية عام ١٩٧٣م ، تم اختيار بروكسل عاصمة بلجيكا مركز هذه المؤسسة، عملت معاهدة السوق الأوربية المشتركة على تحقيق انتقال سهل للبضائع والخدمات وكذلك لليد العاملة والمهارات الفنية داخل المجموعة الأوربية. للمزيد من التفاصيل ينظر: بان ثامر

إبراهيم، السوق الأوربية المشتركة ١٩٤٩-١٩٦٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٦، ص٩٢-٩٧.

(12) John Gaffney , Op. Cit., P.133.

(١٣) حزب العمال: أحد الحزبين الكبيرين في بريطانيا، جاء على انقاض حزب الاحرار عام ١٩٠٠ بعد فشل منظمات الفكر الماركسي في التعبير عن طموحات الحركة العمالية، وكان هدفه تأمين تمثيل مناصب للطبقة العمالية في البرلمان، خاض أول معركة انتخابية له عام ١٩٠٦، ثم ما لبث أن أصبح أحد الأحزاب الرئيسة في بريطانيا وتولى الحكم مرات عدة من عام ١٩٢٤.للمزيد من التفاصيل ينظر: صبا حميد جاسم محمد السامرائي، التطورات الداخلية في بريطانية (١٩٧٤-١٩٧٩م)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سامراء، كلية التربية ، ٢٠١٨، ص١٢.

(14) John Gaffney , Op. Cit., P.133.

(١٥) توني بن: (١٩٢٥-٢٠١٤)، سياسي بريطاني من حزب العمال، كان وزيراً لعدة مرات، كان عضوًا في مجلس العموم البريطاني لمدة ٤٧ عامًا، ووزيرًا في حكومتي العمال (لهارولد ويلسون) و(جيمس كالاهان) في الستينيات والسبعينيات، شغل أولاً منصب مدير عام البريد ، إذ أشرف على افتتاح برج البريد. للمزيد من التفاصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، المكتبة البريطانية، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٧/٤.
https://www.bl.uk/press-releases/2019/march/archive-of-tony-benn-acquired-for-the-nation

(16) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 8 March 1978, FCO 33/345,P.2.

(17) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 8 March 1978, FCO 33/345,P.4.

(١٨) طائرة الكونكورد : وهي طائرة تفوق سرعة الصوت بدأ التفكير بها من قبل بريطانيا وكانت تحتاج شريك يؤكد الأبحاث ، ويدعم التصنيع ، فاستعانت بصانع الطائرات الفرنسي (سود افياسيون) الذي توصل إلى الشكل المقارب إلى تصوير البريطانيين ، وانتهى البحث المشترك إلى تصميم الطائرة وحلقت في شمال باريس عام ١٩٦٩ م، وكانت أول رحلة لنقل الركاب عام ١٩٧٦م. للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد شقير ، أصل الحكاية صفحات منسية من التاريخ الحديث، دار المصري للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٢٠، ص٣١٨-٣١٩.

(19) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 8 March 1978, FCO 33/345,P.5.

(٢١) صندوق النقد الدولي : تم انشاؤه في عام ١٩٤٤ م ، باتفاق عقد بين (٤٤) دولة ، وكان رأس المال (٨,٨) مليار دولار تساهم كل دولة من دول الأعضاء بنسبة معينة ، وتعد عضوية الصندوق شرط مسبق للانضمام إلى البنك الدولي . للمزيد من التفاصيل ينظر : رغد فيصل عبد الوهاب ، بريطانيا دراسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية ١٩٦٤-١٩٧٠، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد ٢٩، ٢٠١٨، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢٢)جيمس كالاهان :(١٩١٢-٢٠٠٥)، سياسي بريطاني من حزب العمال، ولد في اسرة من الطبقة العاملة، وبدأ حياته المهنية في ١٧ من عمره مفتشاً للضرائب ، دخل مجلس العموم عام ١٩٤٥، شغل منصب رئيس الخزانة البريطانية (١٩٦٤-١٩٦٧) ، و وزيراً للداخلية (١٩٦٧-١٩٧٠) ،ثم وزيراً للخارجية (١٩٧٤-

١٩٧٦)، ثم أصبح رئيساً للوزراء (١٩٧٦-١٩٧٩) ، وهو الشخصية الوحيدة الذي شغل المناصب الأربعة الكبرى . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Kenneth O. Morgan, Callaghan a life, New York,199.

(23) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 2 March 1978, FCO 33/345,P.2.

(24) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 2 March 1978, FCO 33/345,P.3.

(٢٥) معاهدة روما: تم التوقيع عليها عام ١٩٥٧ م ، وبدأ تنفيذها منذ عام ١٩٥٨ م، كانت نواة التكتل الاقتصادي الأوربي، والتي بموجبها تأسست المجموعة الأوربية الاقتصادية الأولى والتي نصت على إنشاء السوق الأوربية المشتركة حتى يستفاد من المنتوجات الأوربية ولخلق تكتل اقتصادي وسياسي مندمج بين الدول الأوربية ،و إنشاء الجماعة الأوربية للطاقة الذرية . للمزيد من التفاصيل ينظر : ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٩، ص٣٠.

(26) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 2 March 1978, FCO 33/345,P.4.

(٢٧) حلف الشمال الأطلسي : هي منظمة عسكرية دولية ، تأسست بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في ٤ نيسان ١٩٤٩م،من أجل محاصرة المد الشيوعي ، وتكون من ديباجة وأربع عشرة مادة ، وأعلنت الدول الخمس العشر المنشأة له الحفاظ على حرية شعوبها وتراثها وحضارتها، وأكد ميثاق الحلف مبدأ الدفاع الجماعي إذ ان أي اعتداء على أي عضو قبل أطراف خارجية سواء كان في أوربا أو أمريكا الشمالية يعتبر اعتداء موجه ضد جميع دول الأعضاء. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Gregory W. Pedlow , The Evolution of NATO Strategy 1949-1969, NATO International Staff Central Archives , London, 1997,PP.1-4.

(28) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 3 March 1978, FCO 33/345,P.2.

(29) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 3 March 1978, FCO 33/345,P.3.

(30) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France ,8 March 1978, FCO 33/345,P.2.

(31) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 8 March 1978, FCO 33/345,P.3.

(32) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 1 March 1978, FCO 33/345,P.2.

(33) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 1 March 1978, FCO 33/345,P.3.

(٣٤) دول الكومنولث : رابطة دولية بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة التي استقلت عنها وظلت محافظة على ولائها للتاج البريطاني ، تأسست عام ١٩٣١م عندما أعطى قانون ويستمنستر الحكم الذاتي في أستراليا وكندا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا ، ليس لديها ميثاق أو معاهدة أو دستور بل تستند على الرغبة في التعاون والتشاور والتبادل بين الأعضاء، مكونة من ٥٣ دولة ذات سيادة ، في عام ١٩٤٩م اختارت الهند أن تصبح جمهورية ، ومنذ ذلك التاريخ ولد الكومنولث الحديث. للمزيد من التفاصيل ينظر:

J.Denis Derbyshire and Ian Derbyshire, Encyclopedia of World Political Systems, London,2000, VoI. 2.P.883.

(35) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 1 March 1978, FCO 33/345,P.4.

(36) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 6 March 1978, FCO 33/345,P.2.

(٣٧) روديسيا : الاسم الرسمي لها زيمبابوي في قارة افريقيا ، وفي عام ١٩١١م تم تقسيمها الى قسمين شمالي وهو ما يعرف باسم زامبيا الان ، وقسم جنوبي ويطلق اسم زيمبابوي الآن، اختارت ان تبقى مستعمرة لبريطانيا، الا انه تم الاعتراف باستقلالها في عام ١٩٨٠م . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد الجابري ، موسوعة دول العالم " حقائق وأرقام" ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص١٤٧.

(38) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 6 March 1978, FCO 33/345,P.3.

(39) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 6 March 1978, FCO 33/345,P.4.

(40) Andrew Knapp, Parties and the Party System in France: A Disconnected Democracy?, London,2004,P.42.

(41) Ibid., P. 43.

(42) The National Archives , Foreign and Commonwealth Office and predecessors, Relations between the UK and France , 14 March 1978, FCO 33/345,P.2.

(45) John Gaffney , Op. Cit., PP.133-134.; Andrew Knapp and Vincent Wright, Op. Cit., P.74.

(46) Dolez, B., Laurent, A. The Seat–Vote Equation in French Legislative Elections (1978–2002),2005, PP,140-141.